الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن عصرنا الحديث هذا كان عصر النفط، وأن أهمية الشركات النفطية متعددة الجنسيات ودورها الجدير بالملاحظة في التأثير على الدول في السياسة الخارجية وصنع القرار لهو دليل على الأهمية القصوى التي يحظى بها النفط بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة لهذه المادة الضرورية والاستراتيجية في العالم.

وهكذا، نظراً لأهمية النفط، أصبحت هذه الطاقة الحيوية تعتبر سلعة ضرورية واستراتيجية في الحرب والسلم من المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف والصعوبات، بحيث توالت اكتشافات آبار النفط خارج الولايات المتحدة.

في الماضي، رسم النفط خريطة الشرق الأوسط وحدد مصالح المستعمر. وقد أصبحت حماية الاحتياطيات النفطية أمراً حاسماً في هذه المناطق الغنية بالثروات الطاقوية. يكفينا أن نشير للتأكيد على أنه قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى، صار الحصول على النفط عنصراً أساسياً في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المتحاربة. وأصبح النفط على نفس الأهمية حتى بعد انتهاء الحرب. وحاولت بريطانيا فرض حمايتها على حقول العراق والكويت. أما فرنسا فإنها سعت جاهدة هي الأخرى للبحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة، شأنها شأن الدول العظمى المستفيدة من أطماع النفط.

حتى اليابان التي تفتقر إلى وجود النفط في أراضيها قررت في الثلاثينيات من القرن الماضي السيطرة على مصادر النفط في إندونيسيا التي كانت تحت الاستعمار الهولندي. ولأنها كانت على يقين من أن تحركها هذا سوف يستدعي الرد الأمريكي، قامت بضربة استباقية ضد القوات الأمريكية في " بيرل هاربور " في ديسمبر ١٩٤١، مما أيقظ الدولة العظمى المجاورة أي الولايات المتحدة من سباتها وأرغمها على الدخول إلى الحرب العالمية الثانية. كذلك نجد أن إمدادات النفط حكمت الاستراتيجية الألمانية أيضاً. فقد كان من أهم أسباب قيام ألمانيا بغزو الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤١ هو محاولة السيطرة على مصادر النفط في منطقة القوقاز وبحر قزوين لتعويض نقص إمدادات النفط المحلي. ولما أخفقت في محاولة الاستيلاء على آبار باكو النفطية وكسر المقاومة السوفياتية،

عمد الألمان إلى التقليل من استخدام مركباتهم من النفط ما جعلهم في موقف صعب في المعارك الموالية مع الحلفاء.

كما يتجلّى من دراستنا هذه أنّ شركات النفط العظمى الأمريكية، مدفوعة بطمعها في إيجاد موارد طاقوية أخرى وضمان مصالحها لتوفير هذه المادة الحيوية، عمدت إلى عمليات التنقيب، والتكرير، والإنتاج، والتسويق خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان النفط يتواجد بكثرة والاستهلاك متواضعاً إلى درجة ما. واستمرت هذه العمليات في جميع أنحاء العالم مستخدمة الصراع التنافسي للاستحواذ على احتياطيات نفطية جديدة، وضمان فرص الربح الاستثنائية حتى في المياه العميقة على الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية، بعدما اكتشفت آبار الخليج العربي ثم إلى غرب شيتلاند الأطلسي، والفيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا، ومنطقة بحر قزوين، ودول آسيا الوسطى.

ومن أشهر الوسائل التي استعملت لهذا الغرض، الشركات العظمى المتعددة الجنسيات والتي سميت بالشقيقات السبع، خمسة منها أمريكية وواحدة بريطانية، والأخرى بريطانية- هولندية، أتبعتها شركة فرنسية فيما بعد كادت أن تكون الشقيقة الثامنة، سيطرت كلها على صناعة النفط سيطرة كاملة منذ عشرات السنين والتي كانت الشكل النموذجي للشركة الرأسمالية.

" بما أن النفط مادة ضرورية وحيوية إلى هذا الحد، فإن أولئك الذين يتوصلون إلى السيطرة عليه سيكونون أغنياء جداً ". لقد كان هذا هو الدرس الذي تعلمه الجميع من روكفلر في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم من الشقيقات السبع التي تقاسمت سوق النفط العالمي فيما بينها، وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى آخر ستينيات القرن العشرين ".

ولتحقيق مطامعها وضمان أمنها الطاقوي، نادراً ما ترددت الشركات النفطية متعددة الجنسيات في استخدام السلطة السياسية لتحقيق مآربها الاقتصادية، وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص في الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية. لكن الظروف لا تواتي دوماً مثل هذه المناورات، كما أن الوضع السياسي لم يكن دوماً مريحاً في جميع الحالات. فمثلاً أثناء أزمة النفط مع أوبك في السبعينات، شكك الجمهور الأمريكي في

سلوك شركات النفط الكبرى، ومنذ ذلك الحين، أصبحت الإدارة الأمريكية عموماً أقل استعداداً للدفاع عن مصالح " أكابر النفط "، أي شركات النفط العظمى حيث بدأت منذ ذلك الحين قيمتها وعظمتها تتلاشى شيئاً فشيئاً.

كانت قد أدت أزمات النفط التي حدثت في السبعينات من القرن العشرين إلى تغيرات هامة في المواقف الشعبية تجاه الطاقة، فنشرت معظم الكتب التي تناولت العلاقات بين استهلاك الطاقة والمشاكل الاجتماعية والبيئية، في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين بما فيها كتاب " Entropy " لجيرمي ريفكين وكتاب " Soft Energy Paths "، لأموري لوفينز وكتاب " End of Affluence " لبول وآنا إبرليتش.

وظهر الرئيس جيمي كارتر على شاشات التلفزيون في أواخر السبعينات ليخبر الأمريكيين أن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان هدراً على كوكب الأرض، أكثر مما تستورد من الطاقة "، وذلك ليحث الأمريكيين في المساعدة في الجهود الوطنية من أجل الاقتصاد في الهدر.

ولأن الولايات المتحدة ظلت هي القوة المسيطرة على هذه الثروة، فإنها كانت ترى أنه يتسنى لها أن تحقق أكثر من مجرد الأمان بالنسبة لإمدادها بالنفط مستقبلاً. ويتسنى لها أيضاً - وهذه نقطة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية - أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادات الطاقة بالنسبة للدول الأخرى المستوردة، حتى أصبحت مسألة تأمين الطاقة لهذه الدول، كاليابان مثلاً، مرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي القوي. هذا وضع ولا شك يوفر لواشنطن أوراق ضغط سياسية، ويمكن للولايات المتحدة أن تستخدم هذه الأوراق للحصول على مزايا سياسية، أو الضغط على حلفائها فيما يخص ضمان تدفق النفط وتوفيره.

إذن، فرض النفط نفسه كسلعة استراتيجية منذ أكثر من قرن، ثم تحول من سلعة استراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة له إلى مناطق استراتيجية يجب ضمان أمنها بشتى الوسائل وهذا التحول يشرح كافة الحروب التي نشأت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. فمنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، لا يمكننا رصد أي تحرك سياسي أو دبلوماسي في هذه المناطق بدون أن تكون لعامل النفط حصته فيها، ابتداء بالحروب العربية -

الإسرائيلية وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية إلى فترة احتلال العراق ونهب ثرواته النفطية حيث كانت تعاني شركات النفط الأمريكية قبل ذلك من شبح الإفلاس. مما يقودنا لاستنتاج الأثر الاستراتيجي للنفط على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعلى مغامراتها العسكرية تقريباً في جميع مناطق العالم حيث يتواجد فيها النفط.

كما يستخلص من هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة النفطية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. فإن الإدارة الأمريكية تدرج من بين أولويات سياستها الخارجية، ضرورة الهيمنة الدائمة على هذه المناطق، وبالخصوص منطقة الخليج، وذلك على أساس المقولة المروجة في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تؤكد على أن: " أي محاولة من طرف قوة ما لبسط نفوذها على منطقة الخليج، ستعتبر بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وكل الوسائل تكون ملائمة لوقف ذلك الخطر، وفي حالة الضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية ".

إن هذه السياسة تجاه النفط تهدف في المنطقة إلى " حماية منابع النفط " ممّن تسميهم الحكومة الأمريكية " القوى المعادية للمصالح الأمريكية " وضمان تدفق النفط مهما كانت الظروف والوسائل. فهي بالتالي تستوجب تدمير الأنظمة التحررية غير الموالية لواشنطن، وتحمى وتدعم تلك التي تطيع أوامر البيت الأبيض وتحافظ على الأمر الواقع.

إن ما يشد الولايات المتحدة إلى المنطقة الخليجية هو بلا شك وبكل تأكيد نفط المنطقة، وأكثر من ذلك هو النفط السعودي الغني الموجود في حقل غوار وكأنه كنز لا يفنى والذي اتضح أنه محور كل الاهتمام، وتأتي حمايته كواحدة من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي حيث أنه يقدر احتياطيه بأكثر من ٩٠ مليار برميل أي ما يوازي ٣ أضعاف كل الاحتياطي النفطي الأمريكي، أي كل ما تحتاجه الولايات المتحدة لأكثر من ٢٥ سنة.

لذلك تحرص الولايات المتحدة أشد الحرص على التحكم في هذه المنطقة الغنية بثرواتها النفطية دون غيرها من العالم، ولن تسمح لأية قوة بالاقتراب منها. من هنا جاء الإحساس العميق والخشية الباهظة بخطورة اجتياح الكويت سنة ١٩٩٠ من طرف صدام

حسين الذي جعله آنذاك يقترب على بعد ١٥٠ كلم فقط من حقل غوار والحقول النفطية الأخرى السعودية. لقد شكل هذا الغزو تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي يوازي في أبعاده الاستراتيجية وجود قوة معادية على بعد ١٥٠ كلم من العاصمة الأمريكية ذاتها.

أضف إلى ذلك أن امتلاك ثروات الكويت النفطية من قبل صدام حسين وانضمامها إلى الثروات العراقية يمثل امتلاك صدام على ٢٠% من نفط العالم، مما يثير الخشية والدهشة أكثر فأكثر في منطقة تسيطر عليها تقليدياً وعسكرياً القوة الأمريكية وحلفاؤها الخليجيّون بدون منازع. وهذا شيء غير مقبول للولايات المتحدة كون العراق المعادي لواشنطن يتحول إلى قوة نفطية أولى في المنطقة الخليجية، زيادة على قوتها العسكرية والمنافسة للمنطقة.

ولاشك أن هذه الأهداف كلها تحققت وحسب رأي البيت الأبيض عبر حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من قبضة هذه " الدولة المعادية " كما كانت تراها الولايات المتحدة في تهديد مصالحها، كذلك وعبر الحصار النفطي والغذائي، المفروض على العراق بحيث تحقق ما لم يكن يحلم به الرئيس الأول جورج بوش الأب ليكمله الرئيس جورج بوش الابن في اجتياح هذا البلد واحتلاله بكامله مع نفطه وثرواته والقضاء على رئيسه.

لقد تأكد جلياً بعد انكشاف سر نضوب النفط ودخول الحقول العالمية مرحلة الذروة في الإنتاج، أن ممارسات واشنطن في العراق أصبحت أكثر وضوحاً. لقد عبر المراقبون السياسيون والخبراء الاقتصاديون أن سبب الاندفاع الأمريكي المفاجئ، من طرف جورج بوش الابن ونائبه ديك تشيني (Dick Chiney) ورموز المحافظين الجدد الذين يتحلقون حول ريتشارد بيرل (Richard Perle)، وبول وولفويتز (Paul Wolfwitz) وكندوليزا رايس (Condoleezza Rice)، وجون بولتن (John Bolton) وغيرهم من الأثرياء في شؤون النفط، نحو العراق يتعلق خصيصاً بما أطلق عليه اسم " الذروة النفطية " (Oil Pick). ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين

حيث انتهت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطيات نفطية تعوضها عن الاعتماد على نفط الخليج.

كل ما لنا أن نقوله في هذا الشأن، هو أن الحروب المدمرة والمنهكة وما آلت إليه من تدخلات أجنبية كان سببها الرئيسي هو النفط الذي هو جوهر كل الصراعات. فبعد الصدمة النفطية الأولى التي كانت تسمى بثورة أوبك (١٩٧٣)، ثم بعد الصدمة الثانية (الثورة الإسلامية الإيرانية تحت زعامة آية الله الخميني سنة ١٩٧٩) وحرب الخليج الأولى والثانية، كان المخططون في واشنطن على قناعة بأن السيطرة المباشرة للشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على حقول نفط قزوين من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي المطلوب للتخطيط للسيطرة العسكرية في يوم ما على حقول النفط الخليجي.

وكانت التوقعات وقتها بأن منطقة بحر قزوين في آسيا الوسطى تضم احتياطيات هائلة تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار برميل من النفط غير المستخرج لدرجة أنه أطلق عليها اسم " الكويت الجديد " أو " الشرق الأوسط الجديد ". الواقع أن الاحتياطيات النفطية لمنطقة بحر قزوين كانت عنصراً أساسياً في الخطة الطاقوية التي أعدها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني منذ ٢٠٠١ حسب تقرير في هذا الشأن يشير إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى استيراد ٩٠% من احتياجاتها النفطية من الخارج بحلول ٢٠٢٠. الأمر الذي يجعل نفط بحر قزوين يكتسب أهمية خاصة بالاعتماد عليه والتقليل تدريجياً من نفط الشرق الأوسط، غير أنه سرعان ما توقف الحديث عن ثروات بحر قزوين بعد الحرب الأفغانية مباشرة وعاد التركيز في الاهتمامات إلى الخليج وبخاصة السعودية والعراق على وجه الخصوص.

الواقع أن الاهتمام الخاص والمتنامي كان دوماً يتركز على العراق الذي تحدثت عنه التقارير في كل مكان عن امتلاك هذا البلد لاحتياطيات نفطية هائلة تصل إلى أكثر من ١١٠ مليار برميل، أي ما يعادل ١١% من حجم الاحتياط الإجمالي العالمي، بل تحدثت بعض التقارير عن إمكانية امتلاك العراق لاحتياطيات قد تتجاوز ٢٠٠ مليار برميل. وهنا يكمن السبب الرئيسي وراء بوش الابن والمحافظين الجدد لغزو العراق ونهب

ثرواته نظراً لعامل آخر دخل في الحسبان، وهو أن أعين الروس، والفرنسيين، والصينيين كانت مهتمة ومصوبة نحو استئجار بعض الحقول العراقية غير المكتشفة في ذلك الوقت.

الدليل الأوّل هو أنه في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٢ بعد سقوط القنابل الأمريكية على أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان، قرر جورج بوش الابن إحداث تحول في استراتيجيته الخاصة بما يطلق عليه " بالحرب على الإرهاب ". فمباشرة بعد غزو هذا البلد، نسيت حكومة بوش مطاردة عدوها اللذوذ أسامة بن لادن لتحول كل اهتمامها إلى صدام حسين " المتهم بامتلاك أسلحة الدمار الشامل " ومساندة الإرهاب وعلى رأسه " منظمة القاعدة "، حيث رأت في هذا الأخير أخطر من زعيم القاعدة، أسامة بن لادن. والواقع أنه كان هناك إجماع داخل النخبة الحاكمة آنذاك على احتلال العراق منذ ٢٠٠٢ مباشرة بعد اجتياح أفغانستان وتخطيط القضاء على طالبان والقاعدة.

والدليل الثاني، هو أن نظام صدام حسين في العراق سقط بفعل ضربات قوات الاحتلال الأمريكي، مصحوبة بالقوات البريطانية وقنبلة المرافق الأساسية والبنية التحتية لهذا البلد وضرب حضارته العربية – الإسلامية وتقزيمه أمام القوة الإسرائيلية التي لا يقاس بها أحد في المنطقة. لكن آبار النفط العراقية لم تمس بأذى حيث سرعان ما بدأت الشركات النفطية الاحتكارية الأمريكية والبريطانية بتقاسم " الكعكة العراقية " باعتبار هذا البلد يحتل المرتبة الثانية على مستوى الاحتياطيالعالمي للنفط. مما أثار أطماع القوى الاستعمارية، والشركات الاحتكارية المتمثلة في غالب الأمر في أثرياء النفط أمثال عائلة بوش وديك تشيني والمحافظين الجدد المسيطرين على البيت الأبيض.

أما الدليل الثالث فهو أن الذروة النفطية التي ظهرت في أواخر سنة ٢٠٠٠ في بريطانيا لتبدأ بعدها مرحلة الانحدار السريع حيث بدأت منذ سنة ٢٠٠٥ تدخل في نادي الدول المستوردة للنفط بعدما كانت تستغل نفط بحر الشمال لمدة ٤٠ سنة كاملة، الأمر الذي جعل الوزير الأول البريطاني السابق توني بلير (Tony Blair) يخاطر بمستقبله السياسي بالدخول في الحرب ضد العراق منضماً بصفة عمياء لحليفه بوش. مما جعل حكومة بلير تجري حسابات اعتبرت أهمها اختبار الوقوف بجانب الرئيس الأمريكي عوض البقاء على الهامش بدون الاستفادة من الكعكة المتوفرة مباشرة.

وأخيراً الدليل الرابع : لم تكتف الولايات المتحدة باحتلال العراق عسكرياً ونهب ثرواته النفطية، بل استعدّت جاهزة وبكل جرأة لتسمية شركة " شل " (Shell) المتعددة الجنسيات على رأس شركة النفط العراقية من أجل استغلال الثروة النفطية العراقية بصفة مباشرة وكأنها تخرج من آبار كاليفورنيا أو التكساس، وذلك قبل إجلاء قواتها من العراق وتسليم زمام الأمور إلى العراقيين الذين يخدمون المصالح الأمريكية. ويعتقد العديد من الخبراء والمحللين السياسيين أن واشنطن سوف تستغل هذه المرحلة المتاحة لها من الاحتلال وفراغ السلطة في العراق لخصخصة الصناعة النفطية العراقية لمصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية والبريطانية كون هذه الأخيرة تأخذ حصتها من حكومة " العم سام " جزاء لمواقف الحكومة البريطانية في الغزو العسكري للعراق.

لكن، بغض النظر عن المبررات الأمريكية في سياستها ضد ما تسميه الإرهاب، وإسقاط نظام صدام حسين زاعمة أنه يمتلك سلاح الدمار الشامل الذي قد يهدد به جيرانه، فإن سياسة البيت الأبيض كانت تسعى إلى هدف واحد أسمى، وهو وضع ثاني احتياطي نفطي في العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة. وهو ما يمكن أن يغير من وضع المعادلة النفطية العالمية، وحصول واشنطن على المزيد من أوراق الضغط في السوق النفطية العالمية التي تمكنها من تحييد قوة أوبك، وإضعافها، أو الحد منها على الأقل، بحيث يمكن الوصول إلى أسعار في سوق النفط تقع ضمن النطاق الذي تراه مناسباً لها.

لكن بالمقابل رغم كل ذلك، لم تنجح الولايات المتحدة وحلفاؤها في تحقيق مخططها الرامي أولاً، إلى التحكم في أسعار النفط كما تريده لمصالحها، وثانياً، لم تستطع تركيع منظمة أوبك رغم احتلال العراق ونهب ثروات ثاني احتياطي في العالم. وثالثاً لم تستطع أن يطأ قدمها كما تريد في منطقة قزوين وآسيا الوسطى، لا سيما بعد حرب القوقاز الأخيرة التي خيبت آمال حلفاء أمريكا في المنطقة باسترجاع القوة الروسية على الكفة.

من جهة أخرى وفي الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في انتهاج سياستها الحالية، أخذت الصين تسارع خطا الأقوياء في اللحاق بالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في الطلب المتزايد على النفط من جهة وتنافسهما في المشاريع التنموية

والاستثمارية في الصناعة النفطية من جهة أخرى، لاسيما في المناطق التي لم تطأ الأقدام الأمريكية فيها بصفة محكمة مثل إفريقيا، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين.

كما أخذت الهند من جهتها كقوة ناشئة في الالتحاق بالصين في الركب على الطلب وحتى في التكنولوجيا لتصبح أكبر دولتين تعداداً في السكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتسابقان بعضهما بعضاً جنباً لجنب تجاه الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في إيجاد موطئ قدم في حقول النفط والغاز الممتدة عبر العالم.

ولم يستطع خبراء النفط والساسة الغربيون إخفاء دهشتهم وصدمتهم بالنجاح الذي تسعى كل من الصين والهند إلى تحقيقه في تطوير الصناعة النفطية في الدولتين وتصدير خبراتهما عبر أنحاء العالم. ولكن أهم من ذلك، هو أنهم لم يستطيعوا أيضاً إخفاء قلقهم من التداعيات والانعكاسات التي سيسجل بها الطلب المتنامي عن الثروات النفطية، وبالتالي رفع الأسعار وتصدير التكنولوجيا فيما يخص توفير هذه الواردات الطاقوية، كون ٣٧% من التعداد السكاني العالمي يمكن أن ينافس أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان على هذه الموارد. مما يدل ذلك أننا أصبحنا أمام مؤشر جديد على الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية التي أخذت تشكل تحدياً سافراً للحكومة الأمريكية، وبالتالي إضعاف قوة الكارتل النفطي للشركات الغربية.

إن إمكانية استهلاك الصين لكميات هائلة من النفط أمر حتمي لا مفر منه في الحاضر والمستقبل. بل بدأ منذ الآن يكتسب المزيد من الأهمية نسبة لاستمرار تصاعد حجم هذا الاستهلاك حيث بلغ الثلث مما جعله يتجاوز الطلب الياباني لأول مرة.

أما الهند، من جهتها، باتت تتسابق مع الصين ليس في المنافسة على الموارد الطاقوية فقط، بل أصبحت تحصل على الخبرة الهندسية والمعدات والأجهزة مع وفرة المدراء التنفيذيين والمهندسين في قطاع المحروقات سواء في مجال التنقيب أو الحفر وذلك في أصقاع بعيدة عبر العالم. والآن، فقد أصبحت الهند تحتل المرتبة الرابعة خلف روسيا في المرتبة الثالثة، تليها الصّين التي صارت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استهلاك النفط.

كما يتجلى من دراستنا هذه أن الطلب على النفط بدأ في الارتفاع بشكل رائع بعد دخول الصين والهند في الميدان وسيطرتهما على حقول النفط والغاز في مناطق منتشرة عبر العالم، وأصبح كل من الدولتين يوسع أسطوله البحري الخاص بعد ما كان يعتمد على ناقلات النفط الأمريكية والبريطانية والروسية واليابانية، سواء من منطقة الشرق الأوسط التي كانت ولا تزال نوعاً ما محتكرة من قبل الشركات الغربية، ولاسيما الأمريكية، أو غيرها. مما سيؤدي كل ذلك إلى التحدي للتواجد الأمريكي في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي واليمن وعُمان وإفريقيا، وخاصة في السودان.

أما عن السودان الذي يزخر هو الآخر بثروات نفطية هائلة، فقد بادر في التعامل مباشرة مع الشركات النفطية الآسيوية، لاسيما الصينية والهندية، فقد فهم الدرس في بدايته، وشرع في بناء خطوط أنابيب وبناء مصفاة للنفط والتوقيع على صفقات أخرى تهم العمليات الإنتاجية والشحن البحري والتوزيع إلى غير ذلك. ومن أجل مواكبة الطلب المتنامي لاستهلاك النفط من جهة، والحصول على التكنولوجيا من طرف الدول النامية وتعزيز التبادلات التقنية معها. من جهة أخرى، لجأت الهند مثلما فعلت جارتها الصين للتوجه إلى دول مثل السودان طالما حاولت إدارة بوش وحلفاؤها العمل على عزلها. على سبيل المثال، فإن الصين تسيطر على معظم حقول النفط في السودان حيث بلغت الاستثمارات هناك أكثر من أربعة مليارات دولار أمريكي.

فلنذكر ما قاله عمر محمد خير، الأمين العام لوزارة الطاقة والتعدين السوداني في لقاء صحفي بعد رجوعه من الهند حيث استقبل استقبالاً رائعاً من قبل كبار المسؤولين الهنديين: " لقد جاء الآسيويون إلى السودان في وقت حرج، ولقد بدأنا في إرساء علاقات استراتيجية جيدة معهم ".

ومن جهة أخرى، نذكر ما صرح به نائب وزير الخارجية الصيني في لقاء صحفي في شأن قضية دارفور والحكومة السودانية قائلاً : " التجارة هي التجارة، إننا نحاول فصل السياسة عن الأعمال التجارية كما نعتقد بأن الوضع في السودان يعتبر شأناً داخلياً ونحن لسنا في موقف يمكننا من فرض ضغوط عليهم ". مما جعل هذا التغلغل الصيني والهندي في القارة الإفريقية خاصة يشكل هاجساً مقلقاً للحكومة الأمريكية التي تسعى إلى بسط قدمها هناك عن طريق خلق نزاع يسمى مشكلة " دارفور ".

كل ذلك يؤشر على أن العقود القادمة تبقى مرشحة لأن تشهد المزيد من المنافسة الشرسة بين الشركات النفطية متعددة الجنسيات التي بسطت هيمنتها في الماضي والشركات الآسيوية الناشئة التي " أخرجت مخالبها " وأظهرت خبرتها الهندسية وفرضت موقعها الجيوسياسي في الحقل النفطي مع إمكانية نشوب حروب أخرى وتداعيات اقتصادية مع كوارث بيئية متزايدة في المستقبل القريب. أضف إلى ذلك نهوض العملاق الروسي الذي استيقظ من سباته بعد حرب القوقاز الأخيرة التي ما كانت تخلومن رائحة النفط.

كل ما في الأمر، هو أن الخبرات الهندسية والمعدات الغربية في مجال الصناعة النفطية أصبحت متوفرة الآن للاستخدام والتوظيف في كل مكان، مما سهل الكثير للشركات الحكومية الصينية والهندية بأن تعمل معاً من أجل الفوز بالمشاريع الخاصة بها، مستخلصين هذه المقولة للمدير التنفيذي لشركة Sirn Energy of Scotland ، إحدى أكبر الشركات النفطية العاملة في الهند، السيد " وليام جاميل " حيث يقول: " في جميع أنحاء العالم أصبحت الدول تتحالف مع بعضها البعض عبر شركاتها النفطية الحكومية، وكانت الدول الكبرى تمتلك كل التكنولوجيا، أما الآن فقد أصبح بإمكانك استخدام التكنولوجيا التي أصبحت معروضة للشراء ".

وهكذا، يرى العديد من المراقبين أن من جملة الأماكن الجيوسياسية الساخنة: القارة الإفريقية ولربما آسيا الوسطى، المرشحة لتكون جبهة "حرب باردة "، سلاحها النفط. ومن جملة كبار الباحثين " إيان بريمر " من " معهد السياسة الدولي " حيث قال في حديث سابق لـ: CNN "إن حاجات الصين المتزايدة لإمدادات ثابتة ومستقرة من النفط والمواد الخام دفعها للتورط سياسياً بعمق في مناطق حول العالم، تمتعت فيها واشنطن طويلاً باحتكار النفوذ الدولي. وقادت احتياجات الصين الهائلة لموارد طاقوية تضمن دوران عجلة اقتصادها المتنامي، حيث من المرشح أن يبلغ استهلاكها ٢١ مليون برميل يومياً من النفط بحلول سنة ٢٠٢٠، المستوردة من إيران، وإقليم دارفور الغني بالنفط، لتجد نفسها في خط مواجهة مباشرة مع أمريكا، " على حد تعبيره.

وللتذكير، وكنا قد أشرنا فيما سبق، أن الصين أصبحت اليوم تقف خلف الولايات المتحدة في قائمة استهلاك الطاقة حيث تسجل الولايات المتحدة في استهلاكها

اليوم ما يقارب ٢٠ مليون برميل يومياً. لقد ازداد الطلب العالمي على الطاقة بشكل غير مسبوق إلى حدّ جعل التنافس مفتوحاً بمصراعيه للدول الناشئة مثل الصين والهند، والبرازيل، وكوريا، بدون أن نشير إلى دور القوتين التابعتين لمجموعة الثمان روسيا واليابان في طلبهما المتنامي للطاقة من أجل تطويرهما الصناعي المتزايد. مما يزيد من اهتمامات هذه القوى المتصاعدة للسيطرة على النفط والغاز، مباشرة من مصادرها أو مصادر الغير لإتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية، وبالتالي، التأثير على أسعار النفط وكذا الغاز الطبيعي.

لقد استطاعت الأقطار المصدرة للنفط على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعاً جديداً غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي. فحقيقة أن أقطاراً من العالم الثالث تملك مادة أولية يحتاجها العالم الصناعي وتستطيع دون قوة عسكرية وسياسية أن تحقق مصالحها ولو جزئياً في إطار تنظيم ناجح على العالم الصناعي الغربي القوي عسكرياً. هذه الحقيقة تعني تغييراً في علاقات القوة، وتعني أكثر من ذلك أن هذا النجاح يمكن أن يقود إلى قيام مجموعات من أقطار أخرى في العالم الثالث، تكون مصدراً لسلعة أولية، بنفس التنظيم لأهداف سياسية أو اقتصادية.

هذا التخوف هو الذي دفع في البداية الأقطار الغربية المستهلكة للنفط إلى أن تحاول خلق تنظيم مضاد خاص بالمستهلكين،ألا و هو الوكالة العالمية للطاقة (IEA) إلا أن الاختلافات الثنائية بين الأعضاء هي التي لم تتح فكرة النجاح. وأصبح الخيار المتاح هو إذن الضغط من الداخل، أي خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية والعرقية والدينية لبعض أقطار الأوبك، أو على الأقل جعل " الصقور " منها تهديداً " للحمائم ". هذه الصعوبات لم تخلقها شركات النفط فقط هذه المرة بل خلقتها سياسات غربية، وخاصة سياسة الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد بتأييد كامل من بريطانيا حليفتها رقم ١. كما تّهدف هذه السياسات إلى خلق أماكن اضطراب من جهة، والضغط من جهة أخرى لتجميد أسعار النفط ورفع إنتاجيته، وفي مقابل ذلك تشجيع إنفاق أكبر قدر ممكن من مداخيل هذا النفط لشراء الأسلحة المتطورة أو إيداع رؤوس الأموال التي تسميها " البترو ـ دولار " أو " الفوائض " لدى المؤسسات الرأسمالية الغربية.

وخلاصة القول هو أنه بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تسيطر على النفط أينما وجد، لاسيما في منطقة الخليج العربي، سواء عسكرياً، أو سلمياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، إلا أنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ للاستحواذ على النفط الإفريقي وبسط يدها بعيداً عن مصالح الدول الإفريقية وشعوبها البائسة التي لا حول ولا قوة لها. فالولايات المتحدة لا تسعى إلى ضمان إمدادات متعددة ومستقرة من النفط إلى أسواقها وأسواق النفط العالمية فحسب، كما تزعم، وإنما تسعى إلى الهيمنة على مكامن النفط الرئيسية أينما توجد في العالم ومنها النفط الإفريقي الذي لم يتم استغلاله بالكامل، لتمسك بهذا السلاح الاستفزازي والضغط على مختلف الدول سواء كانت منتجة أومستهلكة على السواء بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية. لذلك، فجل المراقبين السياسيين والخبراء يتوقعون أن تشهد المناطق المزيد من الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية في ظل أجواء هذه السيطرة والاستحواذ السائدة حالياً. اللهم إذا دخل العملاق الآخر (روسيا) في منظمة أوبك كما ألحت عليه هذه المنظمة عن طريق رئيسها شكيب خليل في الفترة الراهنة التي تزامنت مع المؤتمر الأخير لمنظمة أوبك بوهران (الجزائر) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨، بغية رسم سياسة توازنية جديدة تخدم مصالح المنتجين والمستهلكين خارج النطاق الرأسمالي المستبد، لاسيما في مجال التسعير.

لذلك، وتحسّباً لنزاعات واضطرابات مستقبلية قد تلوح في الأفق، يجدر بنا أن نطرح بعض التصورات والرؤى ذات الطبيعة الاستراتيجية قد تكون بمثابة توصيات لموضوع نقاش يتصوره العديد من الخبراء والمفكرين السياسيين ونوردها فيما يلي:

أولاً: تنويع الاتجاه الجغرافي للاستثمارات في الدول الغنية بالنفط، من خلال إعطاء الفرصة للخبرة الهندسية والمعرفة التكنولوجية القادمة من الدول الناشئة مثل الصين، والهند، والبرازيل، وتركيا، وإندونيسيا، وماليزيا إلى غير ذلك من الدول الصّديقة والتي بدأت تدخل المنافسة في هذا الميدان الذي كان يخص الدول العظمى الرأسمالية. إضافة إلى ضرورة الاستثمار في تكوين الإطارات المحلية والحصول على التكنولوجيا وإنشاء مراكز البحوث الاستراتيجية في جميع المجالات، لا سيّما مجالات الأمن، والمالية، والهندسة متعددة الجوانب.

ثانياً: التعامل الوطيد والمستمر مع قوتين عظميّين داخل مجموعة الثماني: اليابان بصفتها أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة وروسيا وبصفتها تمتلك المعدّات والأجهزة التكنولوجية مع وفرة المهندسين في جميع المجالات ومحاولة كسبها للمواقف التي قد تربطها مع الدول العربّية في إطار التبادل والتعاون والمساندة للقضايا العربّية الراهنة، لاسيّما القضية الفلسطينية (وقد تجلّى ذلك أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣). القوة الثانية هي روسيا بصفتها ثاني مستهلك للنفط وأول منتج للغاز بحيث يجدر إعادة مفهوم التنسيق والتعاون في شأن التحكم في سياسة الغاز مع الدول العربّية المنتجة لهذه المادة، والتعاون في القضايا السياسية والعسكرية التي كانت قائمة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً: محاولة اكتساب تضامن الدول الإفريقية والآسيوية في إطار تنسيق المساندة للقضايا العربية كما كانت في السبعينات من القرن العشرين.

رابعاً: أهمية بناء شبكة من العلاقات بين الدول العربّية المنتجة للنفط والدول العربّية الأخرى في إطار التكامل الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي تطبيقاً للمشروعات المشتركة التي نصّت عليها قرارات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتجسيدها في الميدان، وكذا التبادل في تسيير البنوك فيما يخص التعامل مع عائداتها النفطية (البترو- دولار).

خامساً: أهمية تحضير الدول العربّية والإسلامية المنتجة للنفط لمرحلة " ما بعد النفط " على غرار ما تنتهجه دولة الإمارات العربّية من سياسة في الاستثمار في ميادين أخرى كالميدان العقاري و السياحي و التنموي.

باختصار، منذ انتهاء الحرب الباردة واحتلال العراق، أصبح النفط المحرك الأول والأساسي في سياسة الأمن القومي الأمريكي. فالنفط والأمن القومي الأمريكي يسيران معاً وهما وجهان لعملة واحدة، إذ أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لنفسها بأن تكون بعيدة عن السيطرة على مخازن هذا " الذهب الأسود " حتى نضوبه الأخير، علماً أن الغرب منذ حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) وهو يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد بديل للنفط. ولكن هذه المساعي لم تحقق نجاحاً يذكر إلى حد الآن. وقد ثبت أن خزان الوقود

النفطي الأكبر في العالم يمتد من بحر قزوين وإيران ودول الخليج، أي في الدول الإسلامية التي يشكل إنتاجها النفطي حوالي ٤٣% من الإنتاج العالمي.

إذا أخذنا دول الخليج، فنرى أنها رغم كل المجهودات في السياسة الاقتصادية التكاملية والتعاونية، لم تصل بعد في التكامل والتعاون والاستقرار والأمن إلى مرحلة راسخة ومستقرة استقراراً عميقاً، ولم تصل بعد إلى المستوى الأمثل في استخدام عائداتها النفطية كما أنها لم تصل بعد إلى مرحلة إدارة شؤونها الأمنية والسياسية باستقلال عن تدخلات القوى الخارجية ولم تكمل بعد مهمة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

تبقى الإشارة في الأخير أن جوهر هذا الموضوع الشاسع يكمن في كون الغرب دولاً قائمة على الاقتصاد بالدرجة الأولى، وخاصة الولايات المتحدة. فقد عانت أمريكا منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من بعض الركود الاقتصادي، ولا زالت تعاني من ذلك، فأرادت أن تستغل الوضع العالمي الذي ينظر إليها كعملاق مفجوع، فضربت قبل أن تضرب من جديد، فعرفت أين تضرب بذريعة " مكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس. فضربت في أفغانستان حيث تقترب من ممرات أنابيب نفط منطقة قزوين وضربت في العراق لتستغل وتبسط يدها على ثاني احتياطي للنفط في العالم.

ولكن رغم كل ذلك تواجه اليوم الولايات المتحدة انهياراً اقتصادياً جلياً في الإفلاسات الضخمة التي أعلن عنها في كثير من الشركات الكبرى التي تشكل دعامة أساسية في الاقتصاد الأمريكي، وهناك قائمة أخرى تتضمن إفلاس عدد من الشركات ولكن لم يعلن عنها بعد. فمن خسائر باهظة في سوق الأسهم الأمريكية، إلى إفلاس الشركات العقارية، والبنوك، وشركات التأمين، وعمالقة صناعة السيارات، وشركات الطيران، والإلكترونيات، وتسريح مئات الآلاف من العمال إلى فضائح شركات المحاسبة وغيرها من الشركات ذات الصلة بالرئيس الأمريكي بوش الابن ونائبه ديك تشيني. كل هذا أدخل الاقتصاد الأمريكي في تذبذبات سيكون لها أوخم العواقب في المستقبل. كما نتابع اليوم مسلسل الخسائر والانهيارات الاقتصادية والفضائح المالية لمعظم تلك الشركات، والأمر الأخطر من ذلك أن تلك الخسائر كانت ناتجة في معظمها من فضائح مالية وقضايا احتيال وتلاعب بالأرقام تؤكد مخالفات غير مسبوقة في تاريخ أمريكا.

إنّ فشل سياسة إدارة بوش بما فيها الفشل العسكري في أفغانستان والعراق حيث تريد الولايات المتحدة مع انتهاء عهدة بوش الابن الفاشلة ومجيء باراك أوباما، الرئيس الحالي، الخروج بشرف من هذه المناطق الدامية وتحسين صورتها مع صاحب سياسة التجديد، كما نعلم أن جورج بوش اعترف بنفسه بضخامة وصعوبة الأزمة التي تركها خلفه ونطق لأول مرة بلفظ " ركود اقتصادي "، كلمة لم تسمعها الولايات المتحدة منذ ١٩٢٩.

إن هذه النقاط التي ذكرناها في هذه الخاتمة تعتبر حجر الأساس لكل سياسة نفطية تخدم مصالح الأقوياء بدون مراعاة لمصالح الجميع، لاسيما الدول المنتجة التي استنزفتها واستغلتها الدول الاستعمارية والاحتكارية. ويخشى في غياب سياسة متكاملة بين دول أوبك وروسيا، ثاني منتج للنفط في العالم، والدول المنتجة الأخرى الخارجة عن أوبك إلى أن تصل هذه الدول إلى مرحلة نضوب " الذهب الأسود " دون الاستفادة الحقيقية منه، وتصبح في المستقبل حبيسة سياسة هذه الدول الصناعية المحتكرة وبحاجة إذن إلى طاقة بديلة تكون حتماً في يد هؤلاء العظماء، بدون تحضير حقيقي لفترة " ما بعد النفط".

obeikan.com